بالذكر أنَّ ميشيغان تضمّ واحدةً من أكبر الجاليات العربيَّة ـ الأميركيَّة في البلاد، وتَعُدُّ حوالى ٣٥٠ ألفًا معظمُهم في منطقة ديترويت.

ويُطْلب من متلقّي الرسائل أن يتّصلوا بمكتب كولينز بحلول ٤ كانون الأول (ديسمبر) من أجل تحديد مكان عقد المقابلات وزمانها. وتنصّ الرسالةُ على التالي: «لا سببَ لدينا لكي نعتقدَ أنَّك، لأيِّ سببٍ كان، ضالعٌ في النشاطات الإرهابيَّة. ومع ذلك فقد تَعْرف شيئًا قد يكون مفيدًا لجهودنا [!]»

وقال كولينز إنَّ بمقدور مَنْ تُجرى معهم المقابلاتُ أن يكونوا في حضور الموكّلين. ويُرجَّح أن يكون حاضرًا أيضًا عميلٌ فدراليٌّ وعنصرٌ أمنيٌّ محليّ. وسيكون المترجمون الفوريُّون متوافرين عند الضرورة. وتوصَف المقابلاتُ بـ «الاختياريَّة.»

وذكَرَ ويليام دوايِر، رئيسُ الشرطة في فارمينغتون هيلز ورئيسُ جمعيَّة رؤساء الشرطة في ميشيغان، «أنَّنا شركاء في ذلك مع السلطات الفدراليَّة. ونَعْتقد أنَّه من المهمّ جدّاً أن تَعْمل السلطاتُ المحليَّةُ مع السلطات الفدراليَّة.»

هذه المقابلات هي جزء من مسعى أميركيّ شامل للاتِّصال بأكثر من خمسة آلاف زائر من بلدان الشرق الأوسط، ولتقرير ما إذا كانوا قد تمّ تجنيدُهم لحساب تنظيم القاعدة التابع لأسامة بن لادن. هذا وقد انتقد دعاةُ الحريات المدنيَّة المقابلاتِ المزمعَ إجراؤها، لأنَّ الأشخاص الذين ستُجرى معهم ليسوا متّهمين بارتكاب جرائم. ويعتقد دعاةُ الحريَّات المدنيَّة أيضًا أنَّ اللائحة ترقى إلى التنميط العرقيّ racial profiling. وقد رفضتْ دائرةُ شرطةٍ واحدةٌ على الأقلّ، في پورتلاند (أوريغون)، التعامُلَ مع هذه الجهود، قائلةً إنَّ قانون الولاية يَمْنع الشرطة من استجوابِ مَنْ ليس مشتبهًا به.

الأشخاص الذين ستُجرى معهم المقابلات هم رجالٌ تتراوح أعمارُهم بين الثامنة عشرة والثالثة والثلاثين، ويَحْملون تأشيراتِ دخولٍ إلى الولايات المتحدة سياحيَّةً أو دراسيَّةً أو لغير الهجرة أو للعمل، وذلك ابتداءً من ١ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٠. ويُتوقَّعُ أن يواجِهوا مجموعةً مفصّلةً من الأسئلة. وقد رسمتْ مذكرةٌ صدرتْ مؤخّرًا عن وزارة العدل، وموجَّهةٌ إلى مكاتب النوّاب العامّين في الولايات المتحدة والقوات المعادية للإرهاب داخل كل ولاية، مخطّطًا تمهيديّاً للأسئلة التي سيوجِّهها المحقّقون إلى الرجال المذكورين. وتَطْلب المذكّرةُ من المحقّقين أن يسألوا المحقَّقَ معه إنْ كان يَعْرف مَنْ سَبَقَ أن اشترك في حرب، أو تصرَّف بـ «طريقةٍ غريبةٍ وغير ملائمة» حيال اعتداءات ١١ أيلول، أو اشترك في أعمالٍ إرهابيَّة، أو يَرْغب في تنفيذ اعتداءات إرهابيَّة، أو يُمْكن أن يَحْصل على بنادق أو متفجّرات أو أسلحة كيميائيَّة أو بيولوجيَّة.

العربيّ الذي يعيش في حيِّكَ*

في ما يلي مقالةٌ تَنْضح بالتمييز ضدّ العرب والمسلمين، ولم يلقَ صاحبُها أيّ «استجواب.» لاحظ، أيُّها القارئ، أيضًا فهمه لحريَّة الاختيار!

لقد سبق أن رأيتَه. أنتَ تَعْلم ذلك. ذلك الرجل. بشرتُه أدكنُ من معظمنا. وهو دائمًا يبدو كأنَّ معه شيئًا يخبِّئه. دائمًا يُغْلق أبوابَه. اللّه أعْلم بما يَفْعل حقّاً حين «يصلّي.» سمعتُ أنَّ كلّ هذا السجود نظامُ شيفرات لا يَفْهمه إلاّ «الجهاديُّون.» يَعْني، نحن لسنا عنصريِّين. من حقِّ الناس أن يكونوا أيَّ عرق يريدون أن يكونوه مادامُوا لا يَغْمسون وجهَنا فيه. هؤلاء الناس مع عماماتهم، وحين لا يرتدون العماماتِ يحاولون أن يخبِّئوا حقيقةَ أنَّهم يَرْتدون العمامات، لأنَّ ذلك هو العربيّ: خبيث [غشّاش]. وهذا، يا ناس، ليس ما نقوله نحن فقط، بل العِلْم. اِقرأْ إنجيلَكَ، هذا ما يقولُه، تمامًا في ذلك القسم حول النار والغضب الإلهيّ والمَحْق. إنَّهم شرّ، عِرْقٌ شرِّير، وتجب مراقبتُهم ليلَ نهار. الآن نحن لا نقول أنْ لا حقّ لديهم في أن يكونوا هنا؛ كلُّ ما نقوله إنَّه إذا كان لهم الحقّ في أن يكونوا هنا فإنَّ لنا الحقّ في أن نراقبهم وأن نعطيهم «علقةً» بين الحين والآخر لمجرَّد أن نبقيهم صادقين.

* ـ نُشرتْ في جريدة **أورانج كاونتي ويكلي**، في ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠١.